

# سُرْبِلْ اقْتِنَاءَ الْمَالِ لِلْفَتْحِ

من العوامل المهمة لرفع مستوى حياته

لحضرة صاحب السعادة عبد القادر الجبال باشا

أسرفنا منذ بضع سنين في الكلام عن الفلاح المصري وبؤسه وما يعانيه من ضنك في حياته ، وأمطرنا كتابنا وإبلا من المقالات والدراسات التي تعنى بإصلاح حالته وكثرت المشاريع التي اقترحت لترقيته أو التخفيف من الشدة التي تنتابه وتشعبت الآراء فيها — حتى ليقف المصلح بينها حائراً لا يدرى أيها يقضل . وقد كان أكثر تلك المشاريع من الضخامة بمكان عظيم . وقد كتبتنا بدراستها وكتابة التقارير القيمة عنها أما التنفيذ فشيء آخر . حقيقة بدأت في تنفيذ بعضها وفتحت الحكومة الاعتمادات الكبيرة لهذا الغرض ولكن لم يمض يوم أو بعض يوم حتى أوقف التنفيذ وألغيت الاعتمادات وأصبح المشروع في خبر كان . لقد جاء بعضهم وقال " لا بد من عمل شيء سريع مفيد للفلاح وأنا أرى أن أحسن ما ابتدئ به هو إصلاح الحالة الصحية في القرى وذلك بدم البرك فهي السبب في كثير من الأمراض التي يصاب بها الفلاح " وتحمل الناس لهذا المشروع وفتحت الاعتمادات ولكن ما ردم من هذه البرك لا يتجاوز عدد أصابع اليدين وطوى المشروع وكان الله يجب للحسين ، وجاء الآخر وقال " إن مشروع إصلاح أراضي الحكومة البور وتوزيعه على صغار المزارعين هو الذي يعنى الفلاح ويساعده على اقتناء قطعة من الأرض يقوم بزراعتها ويتحسن حالته المالية ويلبى أيام الفقر وإن هذا المشروع أفضل من كل مشروع آخر " وعليه بدئ في تنفيذ المشروع بعد ما كتب عنه الشيء الكثير يومياً . ولكننا لسبب من الأسباب لم نستمر في التنفيذ ويعلم الله متى يبعث حياً ، وذلك على الرغم من أن هناك وسيلة تساعدنا على إصلاح أراضي الحكومة البور وبيعها لصغار المزارعين ولا تكلف نحرانة الدولة مالا هي أحوج ما تكون إليه . وجاء ثالث وقال " لا ، الداء كله في المياه غير لقيحة التي يشهدها الفلاح ، وسأقوم بمشروع تشرب منه كل القرى الماء النقي الصافي . وهذا هو المشروع الذي سيصلح صحته ويزيل أمراضه " ولكن هذا المشروع على ضرورته يمشى بخطوات متناقطة متباعدة ولا يرجى إتمامه إلا بعد وقت طويل ربما يكون الفلاح قد هلك قبل أن يصله الفرج .

وهناك مشروع الوحدات الصحية ومشروع المراكز الاجتماعية وغيرها من المشروعات التي  
صفت لها طربا عند ظهورها ولكنها لا تلبث أن تختفي وتنتام . كل هذه المشروعات مفيدة  
جدا بل ضرورية ويأتي منها الخير كله للبلاد لو نفذت ؛ غير أن عدم تنفيذها يجعلها كأنها  
لم تكن . وليس هنا المجال لبحث هذه المشروعات بحثا مستفيضا والتفضيل بينها فهذا العمل  
يستغرق وقتا طويلا لا نملكه وقد قتل مفكرونا هذه المشروعات بحثا وكتبوا عنها ما فيه الكفاية  
وزيادة . ونحن جميعا ننتهي اسعاد الفلاح ورقبه ونريد أن نهم بأمره اى حد ما . بل لقد اتحمنا  
جميعا بضرورة ذلك ، ولكن اهتمامنا لم يتعد الكلام فقط عن هذا الأمر وبقيت رجاياتنا  
بدون تنفيذ ، و يظن أغلبنا أن مهمتنا انتهت بذلك ولكن الفلاح ما زال يقاسى الشدة في حياته  
ولولا إيمانه وشدة جلده وبساطة حاجاته وصبره لكان له معنى أمر آخر . وقد  
حامت أزمة الظروف الحالية فزادت الطين بلة وسادت حالته أكثر من ذي قبل ودخله  
غلاء المعيشة وهو لا يكسب الا دراهمات قليلة لا تقنى ولا تشيع . وارتفعت اثمان  
الذرة في الأرياف ارتفاعا فاحشا رغم تحديد الحكومة للأسعار . فهل فكرا في إعطائه  
علاوة فلاء المعيشة أسوة بما يأخذه العامل في المدن ؟ كلا فقد ترك أمره لله واكتسب  
بالدعوات الصالحات له . ومن ظريف ما حصل كمثل لما هو واقع فعلا في البلاد أن  
أذاع يوما أحد كبار أغنيائنا من الذين يملكون آلاف الأفدنة ، أذاع هذا الأثرى المصلح حديثا  
طلب فيه العناية بحال الفلاح وحث الناس على ذلك في أسلوب جميل مؤثر وأظهر العطف  
الكثير عليه واقترح ألا تنقص أجرة الفلاح العامل اليومية عن ستة قروش حتى يتيسر له أن  
يجابه الغلاء الفاحش وتكلم بحرارة وعطف . وقابله بعد ذلك بسبعة أيام أحد أصحابه  
وسأله لم لا يتدنى سعادته بعطاء فلاحيه أحرا يوما ستة قروش ليكون خير قدوة لزملائه  
فأجاب ذلك المصلح " يا شيخ فضك د كلاء في كلام " ولا أريد التعليق على هذه الوثقة  
الحقيقية فهي خير مثل حالنا .

من ير الأبتسام الميرة التي تعوشقني فصلاح حين يستمع لي المشروعات على  
تعد بالأخذ بيده والإصلاح حبه . ومن ير الكآبة التي تعلو وجهه بعد ذلك يعلم أن  
هذا المعدب الناس لا يقم مثل هذا الكلام وزنا ولا يصدقه . بل كثير ما كان يهكم  
منا في أسى وحزن ويقول " يظهر أنك بتفخوا في قرية مقطوعة " . وصل به الأمر  
أن هذه الدرجة من اليأس من كثرة ما سمع عن المشروعات الخائبة التي تعد للإصلاح حاله  
ومن كثرة ما سمع من نخط الرنانة التي تعده بالجنة والعيم منذ عشرات وعشرات السنين  
ولم يرهذا اللغو من أترجدى بعد

وإذا بحثنا عن أسباب عدم نجاح هذه المشروعات القيمة وجدناها تقتصر في سببين  
رئيسيين : أولهما هو أن هذه المشروعات الخطيرة تقوم على أساس تغيير معيشة الفلاح

المصرى تغيرا كبيرا سريريا يتنافى وطبيعة الفلاح ويخالف سنة التدرج الطبيعية ، ولهذا تصادف عقبات لاحصر لها بعضها يأتي من الفلاح نفسه . والسبب الثاني هو كثرة ما تتطلبه هذه الاصلاحات من مال وفير لا يتناسب ومواردنا العامة المحدودة ، فمشروع ردم البرك الذى بدأنا به فى سنة ١٩٣٧ يشمل ردم برك مساحتها تربو على عشرة آلاف من الأفدنة ويكلف الدولة أربعة ملايين من الجنيهات ولكننا نرى أنه الى سنة ١٩٤٠ لم يتم ردم سوى ما توازى مساحته ٢٨٠ فدانا فقط ، وكذلك مشروع توصيل المياه النقية الى القرى قدر له فى سنة ١٩٣٨ صرف ستة عشر مليوناً من الجنيهات لتوصيل المياه الى أربعة آلاف قرية على أن يتم كل ذلك فى سنة ١٩٤٢ ، ولكننا ونحن الآن نتقرب من هذه السنة أى سنة ١٩٤٢ لم يتم شيء يذكر من هذا الى الآن ، كل هذا يدلنا على أننا كنا متفائلين أكثر مما يجب ، وأن مثل هذه المشروعات الضخمة لا بد لتفذيها من وقت طويل جدا ومال كثير لا نسمح به حالة مالتنا العامة ، فإذا أردنا النجاح لأى مشروع فى حالتنا الحاضرة فيجب أن تكون تكاليفه متواضعة جدا وألا يتعارض كثيرا وعادات فلاحينا .

لعل قد أطلت بذكر مقدمات مسهبة لما أريد أن اقترحه فأستسمح القراء عذرا فى ذلك ، فقد كان من الضرورى أن أثبت لهم بدليل قاطع أن النشل لا بد أن يصيب كل مشروع كبير النفقات ويستلزم وقتا طويلا نتقدم به الى أولى الشأن منا فى الوقت الحاضر لإصلاح حالة النلاح ورفع مستوى معيشته ، أقول فى الوقت الحاضر وأزيد فى المستقبل القريب أيضا لأن أمام ميزانيتنا العامة التزامات كبيرة لا بد أن تقوم بها قريبا قبل كل شيء آخر نتيجة حتمية لظروفنا الحاضرة

وقد دعنتى كل هذه الاعتبارات الى دراسة مشروع تنمية الثروة الحيوانية الزراعية فى البلاد كوسيلة لرفع مستوى معيشة فلاحينا من كل نواحيه العملية والنظرية وأن أعنى بالناحية المالية للمشروع وتكاليفه ومدى مساهمة الحكومة فيه عناية تامة متوخيا - ما استطعت لذلك سبيلا - عدم ارهاق ميزانية الدولة بأى عبء ثقيل قد يقلل من نجاح المشروع أو يقضى عليه نهائيا . فتسهيل اقتناء الماشية للفلاح المصرى لا يتطلب مطلقا رصد أموال طائلة تثقل كاهل الخزائنة العامة بل لا يتطلب من الحكومة إلا بعض تعديل فى مواد القانون كما سأتكلم عنه بعد ، فهذا المشروع كما ترون يتفادى الاسباب التى أدت الى فشل الكثير من المشروعات الضخمة التى أعدت لإصلاح حال فلاحينا ، وهو فى الوقت نفسه فى متناول أيديهم ويميلون اليه فلا أحب الى نفس الفلاح من الاثكار ما أمكن من اقتناء الماشية الزراعية التى هى فى الواقع كل ثروته ومصدر رزقه وخاصة اذا أحطنا حيازة هذه الثروة بشيء من الضمان يقية شر الحوادث التى قد تصيب جاموسته أو بقرته . وسيكون اقباله فى هذه الحالة عظيما على هذا المشروع ويعود عليه منه الخير العميم مما يؤدي حتما الى صلاح أحواله تدريجيا . .

لكي نسهل الأمر للفلاح ليقنتى الماشية وهو لا يملك مالا ولا عقارا قل أو كثر يجب علينا أن نقرضه هذا المال اللازم له بشروط معقولة تمكنه من شراء الماشية وتربيتها كما يجب علينا أن نحتم التأمين ضد الهلاك أو الموت غير الجنائى على الماشية كشرط أساسى للقرض، وذلك حفظا لمال المولدين للمشروع من جهة ولتعويض الفلاح إذا أصابت ماشيته إصابة مهلكة . وليس هناك ما يدعو الى أن تقوم الحكومة بتقديم هذه القروض للفلاحين لهذا الغرض بل تقوم بها الهيئات المالية التي تعنى باقتصادنا الزراعى والمال على ما أعلم متوافر لديها كبنك التسليف الزراعى أو غيره من المصارف التي ستقوم بتقديم هذه القروض متى توافر لديها الضمان لأموالها ، فلا يعوقها اليوم إلا عدم توافر الضمان الكافي لهذا النوع من التسليف . وهنا تظهر ضرورة مساهمة الحكومة في نجاح هذا المشروع وذلك بتعديلها لبعض مواد القانون حتى يمكن الاعتراف قانونا بنظام التأجير فالبيع المتبع الآن في أغلب ممالك العالم التي جنت الزراعة فيها فوائد جمة . أما التأمين فيمكن أن تقوم به شركات قوية محترمة وبعد أن تألفه البلاد تدريجيا ويلبس الفلاح فوائد التأمين فيكون من واجب الحكومة وقتئذ أن تسن قانونا يجعل التأمين اجباريا على كل الماشية الزراعية في البلاد . فاذا وصنا الى هذه الدرجة فنكون قد خدمنا الفلاح خدمة كبيرة وحفظنا له الجزء الأكبر من مورد رزقه بل زدنا إيراده السنوى زيادة عظيمة يستعملها في إصلاح حاله من تلقاء نفسه ووفرننا لديه المواد الغذائية التي تفيده صحيا . كل ذلك يستفيد منه الفلاح بدون أن ندخل عليه شيئا لا يألفه ولا يفهمه ولا تكون قد طأبنا مالية البلاد بالقيام بأى عبء ثقيل عليها . هذا من جهة ومن جهة أخرى تستفيد البلاد بأجمعها من كثرة المواشى بها وتستغنى عن بعض السواد الذي يستورد من الخارج والذي يخرج ثمنه من أيدينا الى الأجنبي . وحينما تكثر الماشية تقطع الواردات الأجنبية الحالية من المنتجات الحيوانية على اختلاف أنواعها، بل يصير في قدرتنا أن نصدر بعد وقت ما بعض منتجاتنا الحيوانية الى الخارج نظرا لحسن مركزنا الجغرافى من الممالك التي تستهلك هذه المنتجات . كما أننا بهذه الطريقة ننشئ في البلاد ثروة زراعية هي في الواقع أكبر من القطن وأقل كلفة وعناء ولا يصعب علينا أبدا ومهما كانت الظروف تصرّفها كما حصل في العام الماضى وهذا العام للقطن .

وإن من مميزات هذا المشروع أن الفلاح الصغير والكبير يمكنه أن يساهم فيه ويفيد منه كل على قدر طاقته وجهده فلا تفضيل هناك بين غنى وفقير، بل ربما يستفيد منه الفلاح الصغير أكثر من الكبير نسبيا نظرا لعنايته الشخصية بماشيته هذا الأمر الذي لا يتيسر ل كبار الفلاحين ، وإنى لأرجو مخلصا أن يصادف هذا المشروع النجاح الذي يستحقه، ففيه كل الفائدة للفلاح ما

عبد القادر الجمال